



نشرة موجز

تطورات أبرز المؤشرات النقدية والمصرفية المحلية

مارس 2023

يواكب هذا الإصدار من الموجز مرور عام على قيام بنك الكويت المركزي بتشديد السياسة النقدية التي بدأها في 15 مارس 2022، لذلك سوف يستعرض هذا الموجز أبرز التطورات النقدية والمصرفية بدولة الكويت كما في نهاية شهر مارس لعام 2023 مقارنة مع مؤشرات الشهر المقابل من العام السابق (على أساس سنوي) بصفة رئيسية، وأبرز النتائج يمكن إيجازها على النحو التالي:

- ارتفاع عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) بنسبة 6.0% لتبلغ قيمته نحو 39.29 مليار دينار.
- ارتفاع إجمالي موجودات البنوك المحلية بنحو 5.41 مليارات دينار وبنسبة 6.8%.
- ارتفاع صافي الموجودات الأجنبية بالجهاز المصرفي بقيمة 3.67 مليارات دينار وبنسبة 56.7%.
- ارتفاع رصيد الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين بقيمة 2.29 مليار دينار وبنسبة 5.1%.
- ارتفاع رصيد إجمالي ودائع المقيمين في البنوك المحلية بنحو 1.57 مليار دينار وبنسبة 3.4%، وارتفاع ودائع القطاع الخاص "المقيم" بنحو 2.28 مليار دينار وبنسبة 6.5%.

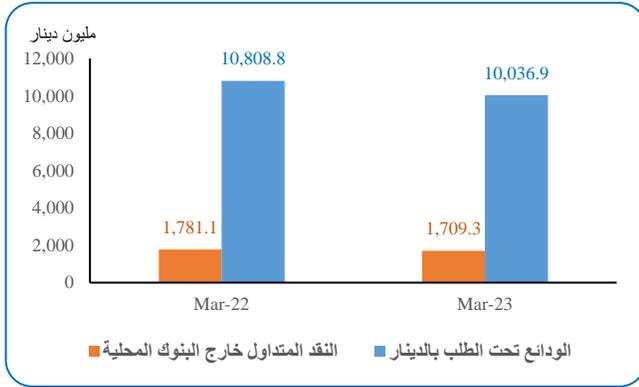
أولاً: التطورات النقدية (عرض النقد)

1. عرض النقد (M1):

تراجعت قيمة رصيد الكتلة النقدية بنحو 0.84 مليار دينار وبنسبة 6.7% لتبلغ قيمته نحو 11.75 مليار دينار في نهاية شهر مارس 2023 مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 12.59 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، وذلك نتيجة لتراجع رصيد كل من النقد المتداول خارج خزائن البنوك المحلية بنحو 0.07 مليار دينار وبنسبة 4.0% لتصل قيمته نحو 1.71 مليار دينار، والودائع تحت الطلب بالدينار بنحو 0.77 مليار دينار وبنسبة 7.1% لتصل قيمته نحو 10.04 مليارات دينار.

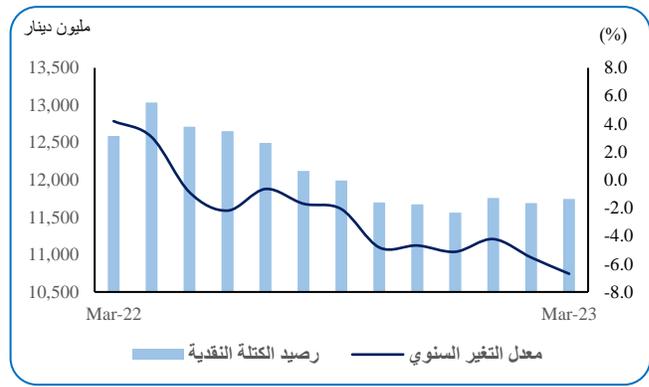
هذا، وقد بلغت قيمة الفرق بين أعلى رصيد للكتلة النقدية خلال الفترة من مارس 2022 وحتى مارس 2023 نحو 1.48 مليار دينار، حيث سجل رصيد الكتلة النقدية أعلى قيمة له بنحو 13.04 مليار دينار في نهاية شهر أبريل 2022 مقابل أدنى قيمة للرصيد بلغت نحو 11.56 مليار دينار في نهاية شهر ديسمبر 2022.

شكل (2): تطورات مكونات الكتلة النقدية (M1)



المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (1): تطورات الكتلة النقدية (M1)

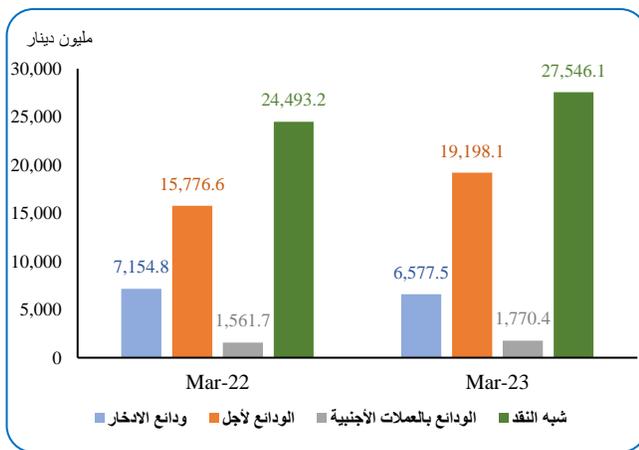


المصدر: بنك الكويت المركزي.

2. تطور عرض النقد (M2) ومكوناته:

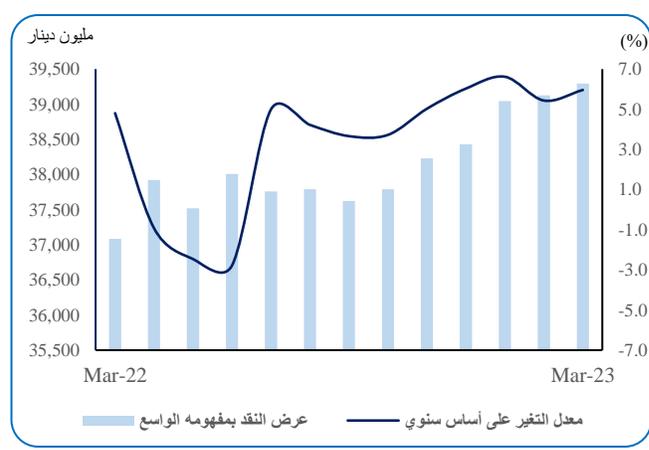
سجل عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) ارتفاعاً بقيمة 2.21 مليار دينار وبنسبة 6.0% لتبلغ قيمته نحو 39.29 مليار دينار في نهاية شهر مارس 2023 مقابل نحو 37.08 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويُعزى هذا الارتفاع كمحصلة لارتفاع رصيد شبه النقد (ودائع الادخار بالدينار، والودائع لأجل بالدينار، والودائع بالعملة الأجنبية) بنحو 3.05 مليارات دينار وبنسبة 12.5% من جهة، مقابل تراجع رصيد الكتلة النقدية أو عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) بنحو 0.84 مليار دينار وبنسبة 6.7% (على النحو الموضح سابقاً) من جهةٍ أخرى.

شكل (4): تطورات شبه النقد ومكوناته



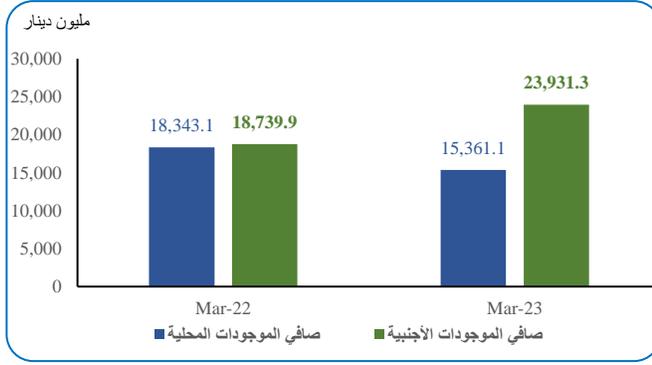
المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (3): تطورات عرض النقد (M2)



المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (5): العوامل المؤثرة في تغيرات عرض النقد (M2)



المصدر: بنك الكويت المركزي.

وضمن المسح النقدي المجمع للبنك المركزي والبنوك المحلية خلال الفترة من مارس 2022 إلى مارس 2023 ، يمكن أن يعزى ارتفاع عرض النقد (M2) كمحصلة للارتفاع في صافي الموجودات الأجنبية بنحو 5.19 مليارات دينار وبنسبة 27.7% من جهة، وتراجع صافي الموجودات المحلية بنحو 2.98 مليار دينار ونسبته 16.3% من جهة أخرى.

3. إصدارات سندات البنك المركزي والتورق المقابل:

قام بنك الكويت المركزي بإصدار جديد لسندات وتورق مقابل لتنظيم السيولة بالقطاع المصرفي بلغ إجمالي قيمتها الاسمية 9.62 مليارات دينار (إصدارات استحقاق 3 أشهر بقيمة 4.66 مليارات دينار، وإصدارات استحقاق 6 أشهر بقيمة 4.83 مليارات دينار، وإصدارات استحقاق 12 شهر بقيمة 0.13 مليار دينار) منذ نهاية مارس 2022 وحتى نهاية مارس 2023. وفي الوقت ذاته، بلغت قيمة الاستحقاقات عن الإصدارات السابقة 9.11 مليارات دينار (المستحق عن إصدارات استحقاق 3 أشهر بقيمة 4.75 مليارات دينار، والمستحق عن إصدارات استحقاق 6 أشهر بقيمة 4.36 مليارات دينار) خلال نفس الفترة.

وفي ذات الإطار، بلغت القيمة الإجمالية لرصيد سندات البنك المركزي والتورق المقابل 3.41 مليارات دينار في نهاية مارس 2023 مقابل قيمة إجمالية بلغت 2.96 مليار دينار في نهاية مارس 2022، أي بارتفاع قيمته 0.45 مليار دينار ونسبته 15.1%.

جدول (1): سندات البنك المركزي والتورق المقابل خلال الفترة من نهاية مارس 2022 وحتى نهاية مارس 2023

(مليار دينار)

البيان	استحقاق 3 أشهر	استحقاق 6 أشهر	استحقاق 12 شهر	تورق مع البنك المركزي أكثر من 12 شهر
مستحق	4.75	4.36	-	0.005
إصدار جديد	4.66	4.83	0.13	-
الرصيد	1.08	2.18	0.13	0.015
سعر الفائدة (العائد) نهاية الفترة	4.250%	4.375%	4.500%	

المصدر: بنك الكويت المركزي.

ثانياً: التطورات المصرفية (على مستوى نشاط البنوك المحلية وفروعها داخل دولة الكويت)

1. موجودات البنوك المحلية:

ارتفع إجمالي رصيد موجودات البنوك المحلية بنحو 5.41 مليارات دينار وبنسبة 6.8% لتبلغ قيمته نحو 85.45 مليار دينار في نهاية مارس 2023 مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 80.03 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويعزى ذلك بصفة أساسية لارتفاع أرصدة كل من الموجودات الأجنبية بنحو 4.34 مليارات دينار وبنسبة 23.5% لتبلغ قيمتها نحو 22.83 مليار دينار، والمطالب على القطاع الخاص بقيمة 2.53 مليار دينار وبنسبة 6.0% لتبلغ قيمتها نحو 44.51 مليار دينار، بالإضافة لارتفاع محدود في المطالب على البنك المركزي بقيمة 0.081 مليار دينار وبنسبة 1.0% لتبلغ قيمتها نحو 8.57 مليارات دينار.

وعلى الجانب الآخر، سجلت أرصدة كل من المطالب على الحكومة ومطالب على المؤسسات العامة وقروض للبنوك والودائع المتبادلة في السوق ما بين البنوك المحلية والموجودات الأخرى تراجعاً بنسبة 31.5%، و7.2%، و13.2%، و30.6%، و5.1% لكلٍ منهم على الترتيب.

جدول (2): إجمالي موجودات البنوك المحلية بحسب المكونات الرئيسية
(مليون دينار)

النسبة للإجمالي	التغير		مارس 2023	مارس 2022	
	نسبة (%)	قيمة			
10.0	1.0	80.9	8,572.5	8,491.5	مطالب على البنك المركزي
0.6	-31.5	-233.3	506.2	739.5	مطالب على الحكومة
4.2	-7.2	-277.4	3,586.7	3,864.0	مطالب على المؤسسات العامة*
52.1	6.0	2,534.8	44,514.7	41,979.8	مطالب على القطاع الخاص، ومنها:
49.8	6.8	2,722.9	42,517.0	39,794.2	التسهيلات الائتمانية للمقيمين
26.7	23.5	4,342.6	22,829.0	18,486.5	الموجودات الأجنبية
1.2	-13.2	-157.9	1,041.3	1,199.1	قروض للبنوك
1.9	-30.6	-726.3	1,643.7	2,370.1	الودائع المتبادلة في السوق ما بين البنوك
3.2	-5.1	-148.8	2,751.6	2,900.3	الموجودات الأخرى
100.0	6.8	5,414.7	85,445.6	80,030.8	إجمالي موجودات البنوك المحلية

المصدر: بنك الكويت المركزي.

* المؤسسات العامة هي المؤسسات المملوكة بالكامل أو جزئياً للحكومة "50% فأكثر" وسواء أكانت مؤسسات مالية أو غير مالية.

هذا، وشكّلت نسبة إجمالي المطالب على القطاع الخاص والموجودات الأجنبية نحو 78.8% من إجمالي موجودات البنوك المحلية في نهاية شهر مارس 2023 مقابل نحو 75.6% من الموجودات في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

وسجلت التسهيلات الائتمانية الشخصية (تشكل نسبة 39.2% من إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين) ارتفاعاً بقيمة بلغت نحو 1.15 مليار دينار وبنسبة 6.7% لتصل قيمتها نحو 18.46 مليار دينار في نهاية مارس 2023 مقابل نحو 17.31 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويعزى ذلك بصفة رئيسية إلى ارتفاع الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية الشخصية الإسكانية بقيمة 1.03 مليار دينار وبنسبة 7.0% (تمثل التسهيلات الإسكانية نحو 85.4% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الشخصية) لتبلغ قيمتها نحو 15.77 مليار دينار في نهاية مارس 2023. كما ارتفع الجزء النقدي المستخدم لكلٍ من التسهيلات الائتمانية الشخصية الاستهلاكية (تمثل نسبة 10.6% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الشخصية) بنسبة 5.7% لتبلغ قيمتها نحو 1.95 مليار دينار، وتسهيلات ائتمانية شخصية أخرى (تمثل نسبة 2.3% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الشخصية) بنسبة 5.5% لتبلغ قيمتها نحو 0.42 مليار دينار، مقابل تراجع طفيف للجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية المقدم للسكن الخاص والنموذجي (تمثل نسبة 1.7% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الشخصية) بنحو 1.6% لتبلغ قيمتها نحو 0.32 مليار دينار.

كما ارتفع الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال (تشكل نسبة 60.8% من إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين) بقيمة 1.14 مليار دينار وبنسبة 4.1% ليبليغ نحو 28.69 مليار دينار مقابل نحو 27.55 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. هذا، وسجل الجزء النقدي الموجه لقطاع العقار (يمثل نسبة 33.1% من مكونات التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال) نموًا بنحو 0.27 مليار دينار ونسبته 3.0% لتبلغ قيمته نحو 9.50 مليارات دينار في نهاية مارس 2023 مقابل قيمة بلغت نحو 9.23 مليارات دينار في نهاية مارس 2022.

هذا، وشهدت التسهيلات الممنوحة لكلٍ من (الخدمات الأخرى، وشراء أوراق مالية، والإنشاء، ومؤسسات مالية غير البنوك، والتجارة، والصناعة، والزراعة وصيد الأسماك) ارتفاعاً بنحو (0.51 مليار دينار وبنسبة 15.7%)، و (0.27 مليار دينار وبنسبة 9.1%)، و (0.24 مليار دينار وبنسبة 12.4%)، و (0.07 مليار دينار وبنسبة 7.1%)، و (0.07 مليار دينار وبنسبة 2.3%)، و (0.04 مليار دينار وبنسبة 1.8%)، و (0.01 مليار دينار وبنسبة 63.2%) لكلٍ منهم على الترتيب من جهة، وتراجع كل من التسهيلات الممنوحة لقطاع النفط الخام والغاز وقروض للبنوك بقيمة 0.20 مليار دينار وبنسبة 8.6%، ونحو 0.16 مليار دينار وبنسبة 13.2% لكلٍ منهم على الترتيب من جهةٍ أخرى، إلى جانب تراجع طفيف في التسهيلات الممنوحة للخدمات العامة.

جدول (3): أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين

(مليون دينار)

النسبة للإجمالي	التغير		مارس 2023	مارس 2022	
	نسبة (%)	قيمة			
39.2	6.7	1,152.3	18,457.7	17,305.4	التسهيلات الائتمانية الشخصية
4.1	5.7	105.9	1,952.5	1,846.6	الاستهلاكية
33.4	7.0	1,029.8	15,765.3	14,735.4	الإسكانية
0.7	-1.6	-5.2	322.8	328.1	السكن الخاص والنموذجي
0.9	5.5	21.8	417.1	395.2	أخرى
60.8	4.1	1,135.3	28,687.3	27,551.9	التسهيلات الائتمانية لقطاع الأعمال
6.8	2.3	73.2	3,195.6	3,122.4	التجارة
5.2	1.8	42.3	2,455.5	2,413.2	الصناعة
0.1	63.2	12.3	31.8	19.5	الزراعة وصيد الأسماك
6.9	9.1	272.9	3,266.5	2,993.6	شراء أوراق مالية
20.2	3.0	274.2	9,503.4	9,229.2	العقار
4.6	12.4	238.8	2,161.2	1,922.4	الإنشاء
2.2	-13.2	-157.9	1,041.3	1,199.1	قروض للبنوك
2.4	7.1	73.6	1,113.8	1,040.2	مؤسسات مالية غير البنوك
4.4	-8.6	-195.7	2,080.6	2,276.2	النفط الخام والغاز
0.2	-2.8	-3.4	116.0	119.4	الخدمات العامة
7.9	15.7	505.0	3,721.7	3,216.7	الخدمات الأخرى
100.0	5.1	2,287.7	47,145.0	44,857.3	الإجمالي

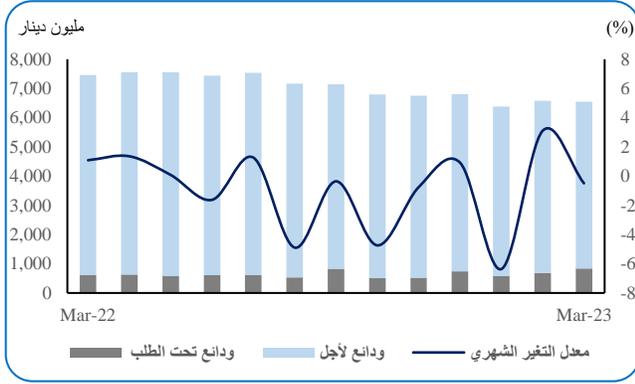
المصدر: بنك الكويت المركزي.

3. أرصدة ودائع المقيمين في البنوك المحلية:

ارتفع رصيد إجمالي ودائع المقيمين بنحو 1.57 مليار دينار وبنسبة 3.4% لتبلغ قيمته نحو 47.57 مليار دينار في نهاية مارس 2023 مقابل قيمة بلغت نحو 46.0 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، وجاء ذلك الارتفاع مدفوعاً بصفة أساسية إلى زيادة رصيد ودائع القطاع الخاص بنحو 2.28 مليار دينار وبنسبة 6.5% ليبلغ قيمته نحو 37.58 مليار دينار، بالإضافة إلى الارتفاع في رصيد الودائع الحكومية بنحو 0.20 مليار دينار وبنسبة 6.2% ليبلغ قيمته نحو 3.44 مليارات دينار في نهاية مارس 2023. وفي مقابل ذلك، تراجع رصيد ودائع المؤسسات العامة بنحو 0.91 مليار دينار وبنسبة 12.2% حيث بلغ قيمته نحو 6.54 مليارات دينار.

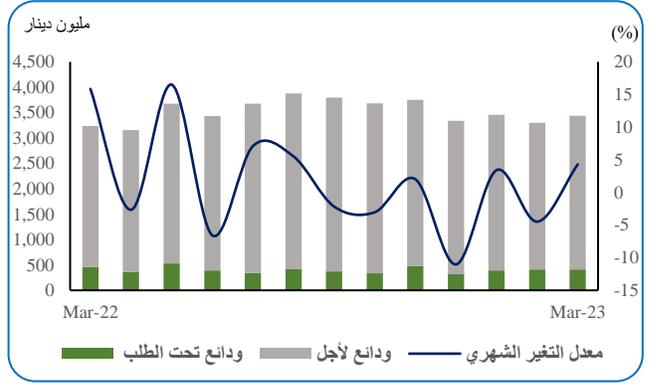
هذا، وشكلاً متوسط نسبة إجمالي ودائع القطاع الخاص إلى إجمالي الودائع في البنوك المحلية للمقيمين نحو 77.5% خلال الفترة من نهاية مارس 2022 وحتى نهاية مارس 2023، وتلاه متوسط إجمالي ودائع المؤسسات العامة بنسبة بلغت نحو 15.0%، وإجمالي الودائع الحكومية بنسبة بلغت نحو 7.5%. كما يُمثل متوسط نسبة ودائع القطاع الخاص بالدينار الكويتي نحو 73.9% من إجمالي ودائع المقيمين في البنوك المحلية، وبمتوسط نسبته نحو 95.3% من إجمالي ودائع القطاع الخاص "المقيم" خلال نفس الفترة.

شكل (11) أرصدة ودائع المؤسسات العامة بالبنوك المحلية



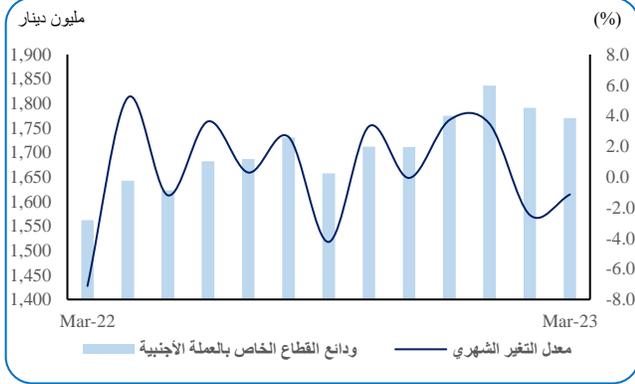
المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (10): تطور أرصدة الودائع الحكومية بالبنوك المحلية



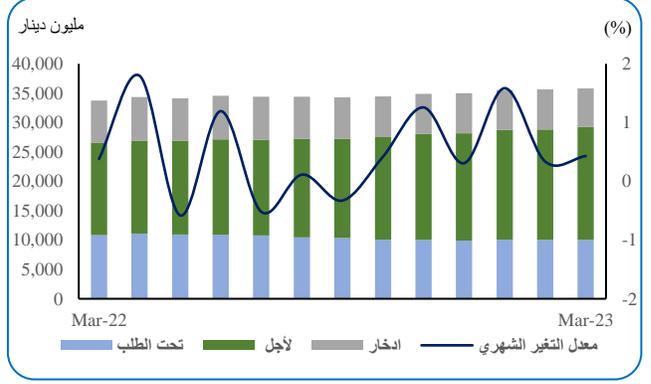
المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (13) أرصدة ودائع القطاع الخاص (مقيمين) بالعملة الأجنبية



المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (12) أرصدة ودائع القطاع الخاص (مقيمين) بالعملة المحلية

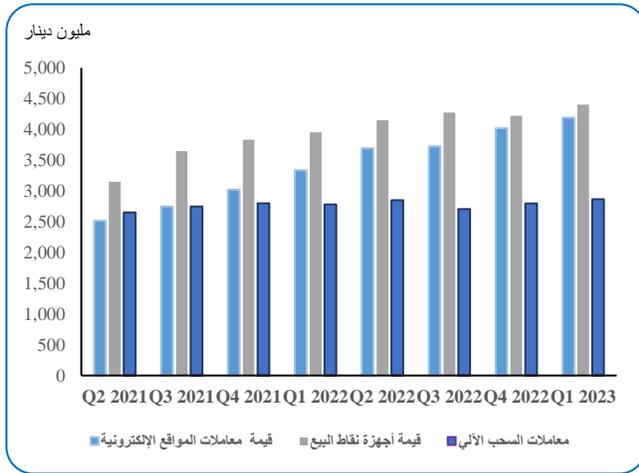


المصدر: بنك الكويت المركزي.

4. تطور قيم المعاملات باستخدام البطاقات البلاستيكية:

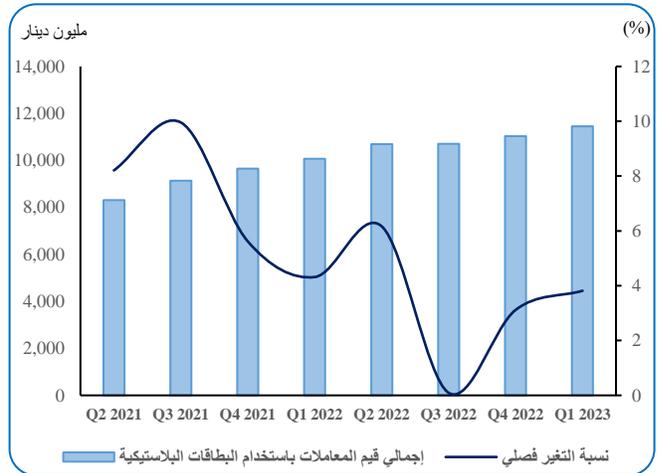
على أساس فصلي، ارتفعت قيم المعاملات باستخدام البطاقات البلاستيكية لتبلغ نحو 11.46 مليار دينار خلال الربع الأول من عام 2023 مقابل نحو 11.04 مليار دينار خلال الربع السابق، أي بارتفاع قيمته 0.42 مليار دينار ونسبته 3.8% فيما بين الربعين المذكورين. ويعزى ذلك الارتفاع كنتيجة لارتفاع المعاملات عبر المواقع الإلكترونية (بقيمة 0.17 مليار دينار ونسبة 4.3% لتبلغ نحو 4.19 مليارات دينار)، ومعاملات أجهزة السحب الآلي (بقيمة 0.07 مليار دينار ونسبة 2.5% لتبلغ 2.87 مليار دينار)، ومعاملات أجهزة نقاط البيع (بقيمة 0.18 مليار دينار ونسبة 4.3% لتبلغ نحو 4.40 مليارات دينار).

شكل (15) تطور مكونات المعاملات باستخدام الطاقات البلاستيكية



المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (14) إجمالي قيم المعاملات باستخدام البطاقات البلاستيكية



المصدر: بنك الكويت المركزي.